Zagazig J. Agric. Res., Vol. 49 No. (1) 2022 117-124

Agricultural Economics and Social Science
Available online at http://zjar.journals.ekb.eg
http:/www.journals.zu.edu.eg/journalDisplay.aspx?Journalld=1&queryType=Master

تأثيـــر تقلبـــات أســـعار البتـــرول علـــى الكـــويـــت

محمد حمد الهاجرى[1]*- محمود أحمد المتيم[2]

1- قسم دراسات وبحوث العلوم السياسية والإقتصادية - معهد الدراسات والبحوث الآسيوية - جامعة الزقازيق - مصر

2- قسم الاقتصاد - كلية التجارة - جامعة بنها - مصر

Received: 10/02/2022 ; Accepted: 13/02/2022

الملخص: استهدفت الدراسة دراسة قطاع النفط فى الكويت، ومؤشرات التنمية الاقتصادية فى الكويت، وتحليل الآثار الاقتصادية للإيرادات النفطية على الأوضاع الإقتصادية فى الكويت خلال الفترة (2000-2018)، واعتمدت منهجية الدراسة على الأسلوب الوصفي في الجانب النظري لأهمية النفط في اقتصاد أي دولة وعلاقتها كما تم استخدام المنهج التحليلى للتعرف على أثر تقلبات أسعار النفط على الوضاع الإقتصادية فى الكويت، وتم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية لتحقيق أهداف الدراسة هى الاتجاه الزمنى العام لدراسة تطور المؤشرات الإقتصادية والنفطية، والإنحدار الخطى البسيط لدراسة العلاقة بين الإيرادات النفطية وبين المؤشرات الإقتصادية، وتبين وجود علاقة معنوية طردية بين والإيرادات النفطية وبين كل من (الناتج المحلى الإجمالى، والدخل القومى، وواردات السلع والخدمات، وصادرات السلع والخدمات، والميزان التجارى على السلع والخدمات)، وأوصت الدراسة بعدة توصيات منها: ضرورة سعي الحكومة الكويتية إلي تحسين بيئة الإستثمار المحلية، لجذب المستثمرين الأجانب والمستثمرين المحليين لتحقيق تنمية إقتصادية مُستدامة بعيداً عن النشاط النفطي، يجب علي الحكومة الكويتية أن تسعي إلي خفض الإنفاق الحكومي خاصة في جانب الإنفاق الجاري، فإذا زاد الإنفاق القومي بالأسعار الجارية عن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، ينشأ فائض طلب إجمالي علي الصعيد المحلي. والفائض في ميزان المعاملات الجارية يُضاف إلي إجمالي فائض الطلب، لأنه يمارس أثراً توسعياً علي الإنفاق من خلال الزيادة في الدخول الفردية وإيرادات الحكومة، ويُشكل ضغطاً تضخمياً.

الكلمات الإسترشادية: تقلبات، أسعار، البترول، الكويت.

المقدمة والمشكلة البحثية

ما من شك في أنّ النفط قد شكل منذ اكتشافه العام 1859، ولا يزال حتى الآن، أحد أهم أسباب الصراع في العالم، وقد شغلت هذه الطاقة مساحة كبيرة من خريطة الصراع العالمي طوال القرن الماضي، ومن المرشح أن يستمر هذا الامر لفترة طويلة مقبلة في قرننا الحالي، ولا يزال النفط حتى اليوم يشكل العصب الرئيس للطاقة، وحتى عندما ارتفعت أسعار النفط عقب حرب أكتوبر 1973، وشعرت الدول الصناعية الكبرى وبخاصة في أوروبا وأميركا بإمكانية تحكُّم الدول المنتجة بالاسعار أو في ربط ذلك بالمواقف السياسية، حاولت الدوائر العلمية في تلك الدول أن تبحث عن بديل للبترول بأسعار معقولة، مروّجة بأن ذلك ممكن ومُتاح، ولكن مع الوقت اكتشف الجميع أن تلك لم تكن إلا خدعة إعلامية (**العربى، 2000**).

و اكتشاف النفط قد أحدث ثورة هائلة في شكل الآلة وحجمها وقدراتها، وأصبح بمثابة الدم الذي يجرى في شريان الصناعة والحرب والنقل والتكنولوجيا بل إنّ اكتشافه النفط شكَّل في حد ذاته حافزًا علميًا مهمًا لتسهيل المزيد من الاختراعات، ويمكننا أن نقول: إن الطائرة والصاروخ والأقمار الصناعية، وغيرها من الآلات المتقدمة لم تكن لترى النور من دون النفط، وعليه فقد ظل النفط أقل كلفةً، وأفضل مصدر معروف للطاقة حتى الآن، وكان من الطبيعي أن تحاول الدول الصناعية الكبرى السيطرة على منابع النفط بصورة أو بأخرى، والتأثير بكل الوسائل على المنتجين، وقد دخل المعادلة منذ ذلك الوقت ما يسمى بالدم مقابل النفط، أي استعداد تلك الدول لنشر جيوشها وخوض الحروب من أجل تحقيق تدفق آمن ورخيص لهذه المّادة الحيويّة، ومنذ ذلك الوقت كان النفط هو العامل الأهم في مشهد الاقتصاد العالمي، الذي يشهد في هذه الأيام حالة من القلق والهلع لاستمرار انخفاض الأسعار، تزامنًا مع تراجع الطلب عليه، ووفرة المعروض، هذه الأحوال التي تسيطر على دول العالم شهدت هبوطًا في مؤشرات الأسواق العالمية، بعد تراجع أسعار خام برنت منذ مطلع الصيف الماضي، والتي وصلت إلى أقل من 48 دولارًا للبرميل، مما يعني

* **Corresponding author: Tel. :**+201006175818
E-mail address: Hamad_2000@gmail.com

انخفاضًا نسبته 20 % مقارنة بشهر حزيران/يونيو الماضي (**الرميحى، 1982**).

النفط منذ إكتشاف النفط في البلاد العربية، أصبحت هذه البلاد محلاً للصراع الدولي من اجل السيطرة عليها. وقد إزدادت أهمية النفط العربي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، عندما إتضح إن موارد الطاقة المتاحة في اوربا واليابان أصبحت غير كافية لسد إحتياجاتها لإعادة البناء فيهما. لقد كان الفحم حتى ذلك الوقت يمثل نحو 85% من إحتياجات المنطقتين من الطاقة. ولم يعد الإنتاج المحلي يفي بتلك الإحتياجات، كما تحولت الولايات المتحدة المريكية منذ عام 1948 الى مستورد صاف للنفط بعد أن كانت مصدراً صافياً له، وكانت الشركات الغربية والأمريكية تسيطر سيطرة تامة على إستكشاف وإنتاج الزيت الخام وتسعيره. مما مكنها من زيادة عمليات الإستكشاف وزيادة عمليات الضخ والضغط على الأسعار وتخفيضها الى ادنى الحدود (**تويستى، 1971**).

مشكلة الدراسة

لقد أثرت الاضطرابات في الأسواق المالية العالمية على غيرها من أسواق النفط والسلع الأولية. حيث هبطت أسعار النفط إلى قرابة النصف مقارنة بما كانت عليه في أوجها في يوليو 2007 ومن المتوقع أن تواصل هبوطها على أساس أن الأزمة المالية تؤدي إلى تراجع اقتصاديات الدول الغربية الكبرى. وبالحكم على الكبوات التي طالت أسواق المال الرئيسة في المنطقة ــ بعد هبوطها بنسبة تتراوح بين 30 إلى 50 في المائة هذا العام- فإن الازدهار الاقتصادي الحالي قد انتهى بالفعل. وإذا هبطت أسعار النفط إلى ما دون 50 دولارًا للبرميل، فإن ذلك سيؤدي إلى أزمة مالية أوسع مع ارتفاع في معدلات البطالة بالإضافة إلى تهديد التوازن السياسي الهش داخل المنطقة اليوم.ومما سبق يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي: ما هو تأثير تقلبات سعر البترول على الدول المصدرة والمستوردة بالتطبيق على الكويت والصين؟

أهداف الدراسة

1- دراسة قطاع النفط فى الكويت.

2- مؤشرات التنمية الاقتصادية فى الكويت خلال الفترة (2000-2018).

3- تحليل الآثار الاقتصادية للإيرادات النفطية على الأوضاع الإقتصادية فى الكويت خلال الفترة (2000-2018).

منهجية الدراسة

تعتمد منهجية الدراسة على الأسلوب الوصفي في الجانب النظري لأهمية النفط في اقتصاد أي دولة وعلاقتها كما تم استخدام المنهج التحليلى للتعرف على ُأثر تقلبات أسعار النفط على الوضاع الإقتصادية فى الكويت.

أساليب التحليل الإحصائى

تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية لتحقيق أهداف الدراسة هى:

1- الاتجاه الزمنى العام لدراسة تطور المؤشرات الإقتصادية والنفطية.

2- الإنحدار الخطى البسيط لدراسة العلاقة بين الإيرادات النفطية وبين المؤشرات الإقتصادية.

عائدات النفط فى الكويت

تعد عائدات النفط المكون الرئيسي للصادرات الكويتية وتشكل صادرات النفط ما يربو على 90% من إجمالي الصادرات الكويتية، لذلك من المتوقع أن تؤثر صادرات النفط بشكل كبير على حجم الناتج الكويتي ومعدل نموه، ومن ثم أداء الاقتصاد الكويتي فى مجموعة، فمن جدول 1 فقد بلغ المتوسط السنوى لعائدات النفط خلال فترة التحليل حوالي 89.51 مليار دولار بحد أدني خلال الفترة بلغ حوالي 44.35 مليار دولار عام 2009 وبقيمة عظمي بلغت حوالي 118.22 مليار دولار عام 2017 دولار، ومن جدول 1 نجد أن معدل نمو عائدات النفط قد بلغ متوسطه السنوى خلال فترة التحليل حوالي 27.75% بحد أدني قدره -49.54% عام 2009 وبحد أقصى بلغ حوالي 43.02% عام 2008، كما بلغ متوسط صادرات النفط خلال الفترة (2007-2018) حوالى 26.83 مليار دولار بحد أدنى 14.93 مليار دولار عام 2009 وبحد أقصى بلغ 38.258 مليار دولار عام 2017، كما بلغ متوسط واردات النفط خلال الفترة (2007-2018) حوالى 7.293 مليار دولار بحد أدنى 5.7 مليار دولار عام 2009 وبحد أقصى بلغ 9.88 مليار دولار عام 2018.

إنّ تارجع أسعار النفط يمثّل للكويت فرصة تاريخية مهمة، رّبّما أتيحت في الماضي لكنّ ها لم تقتنص لمعالجة الاختلالات الاقتصادية وإصلاح السياسات المالية؛ مثل ما حدث في أواسط ثمانينياتُ القرن الماضي، أو بعد تحرير الكويت من الاحتلال العراقي عام 1990. تتطلب هذه الفرصة تبنّي إستارتيجية تنموية تنطلق من تأكيد أهمية التنمية البشرية، ومعالجة الأوضاع التعليمية المترّدّ ية، وتحفيز المواطنين على العمل في القطاع الخاص، وتقليص استيارد العمالة الهامشية، ومارجعة فلسفة الدعم، وتبنّي سياسات إسكانية مختلفة تعزّز دور القطاع الخاص، وضمان أدوات تمويل ملائمة للمواطنين لاقتناء المساكن دون مبالغة في التكاليف. يعني ذلك أنّ الدولة عليها أن تنطلق بناءً على فلسفة اقتصادية مختلفة بعيدة عن قيم الريع والرعاية وتؤكد أهمية الارتقاء بحسّ المسؤولية لدى المواطنين، وفي الوقت ذاته، العمل على تأمين بنية أعمال ملائمة تجذب الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي. من المؤكد أنّ وجود فرص للاستثمار في البلاد بموجب قوانين

جدول 1.النفط/ عائداته وصادراته وارداته

السنوات	عائدات النفط	نسبة عائدات النفط للناتج	نمو عائدات النفط	صادرات النفط بالمليار دينار	واردات النفط بالمليار دينار
2007	61.414	53.57	7.29	17.77	6.1
2008	87.835	59.59	43.02	23.46	6.7
2009	44.318	41.84	-49.54	14.93	5.7
2010	59.019	51.13	33.17	17.96	6.5
2011	90.24	58.58	52.9	28.34	6.9
2012	100.393	57.68	11.25	32.05	7.3
2013	99.15	55.21	10.52	36.21	6.8
2014	104.23	58.52	11.02	25.32	7.02
2015	98.85	51.27	25.41	33.24	8.01
2016	102.56	59.21	19.25	19.27	9.21
2017	118.22	60.12	28.21	38.25	7.32
2018	107.89	59.21	30.25	35.2	9.88
المتوسط	**89.51**	**55.49**	**24.75**	**26.83**	**7.29**

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء فى دولة الكويت، الإحصاءات العامة، المجموعة الإحصائية السنوية.

واضحة تؤكد الشفافية، أمر مهمّ؛ فدفع القطاع الخاص للاضطلاع بمسؤولياتٍ واسعة سوف يمكّن الدولة من خفض الإنفاق، وتعزيز الإنفاق الأرسمالي على حساب الإنفاق الجاري؛ بما يمكّن من توظيف الأموال توظيفا أكثر كفاءة. كما أنّ تخفيض الإنفاق الجاري لابد أن يعزز قدرة الحكومة على دعم صناديقها السيادية؛ بما يحقّق العوائد الملائمة. يضاف إلى ذلك، هناك إمكانيات لتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجالات حيوية؛ مثل المارفق كالكهرباء والمياه والموانئ والمطارت ومشاريع البنية التحتية أو في الصناعات البترولية المتنوعة.

مؤشرات التنمية الاقتصادية فى الكويت

أوضحت النتائج الواردة بجدول 2 ما يلى:

تطور الناتج المحلى الإجمالى فى الكويت خلال الفترة (2000-2018)

نلاحظ عدم الإستقرار فى الناتج المحلى الإجمالى فى الكويت خلال الفترة (1990- 2014) حيث تأرجحت قيم الناتج المحلى الإجمالى بين الزيادة والإنخفاض خلال تلك الفترة، وبلغ معدل النمو السنوى حوالى 9.13%

تطور الدخل القومى فى الكويت خلال الفترة (2000-2018)

نلاحظ عدم الإستقرار فى الدخل القومى فى الكويت خلال الفترة (1990- 2014) حيث تأرجحت قيم الدخل القومى بين الزيادة والإنخفاض خلال تلك الفترة، وبلغ معدل النمو السنوى حوالى 8.05%

تطور الإدخار القومى فى الكويت خلال الفترة (2000-2018)

نلاحظ عدم الإستقرار فى الإدخار القومى فى الكويت خلال الفترة (1990- 2014) حيث تأرجحت قيم الإدخار القومى بين الزيادة والإنخفاض خلال تلك الفترة، وبلغ معدل النمو السنوى حوالى 13.77%.

تطور صافى الدخل من الخارج فى الكويت خلال الفترة (2000-2018)

نلاحظ عدم الإستقرار فى صافى الدخل من الخارج فى الكويت خلال الفترة (1990- 2014) حيث تأرجحت قيم صافى الدخل من الخارج بين الزيادة والإنخفاض خلال تلك الفترة، وبلغ معدل النمو السنوى حوالى 2.86%

جدول 2. تطور مؤشرات التنميةالإقتصادية فى الكويت خلال الفترة (2000-2018)

السنوات	إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالمليار دولار)	إجمالي الدخل القومى (القيمة الحالية بالمليار دولار)	إجمالي الإدخار القومى (القيمة الحالية بالمليار دولار)	إجمالي صافى الدخل من الخارج (القيمة الحالية بالمليار دولار)	إجمالي تكوين راس المال (القيمة الحالية بالمليار دولار)	التضخم	سعر فائدة الإقراض (%)	إجمالي إحمالى الإحتياطى (القيمة الحالية بالمليار دولار)	إجمالي الميزان التجارى على السلع والخدمات
2000	31.49	36.67	12.57	5.18	4.76	3.55	8.77	4.45	4.10
2001	30.35	36.63	12.94	6.28	4.14	0.68	8.80	4.19	4.02
2002	25.94	31.81	7.00	5.87	4.79	0.13	8.93	4.68	-1.87
2003	30.12	35.23	9.45	5.11	4.39	2.99	8.56	5.56	1.91
2004	37.71	44.41	18.69	6.70	4.02	1.81	8.87	7.78	9.93
2005	34.89	39.79	13.31	4.90	4.99	1.30	7.88	10.60	5.50
2006	38.14	41.46	10.77	3.32	6.53	0.89	6.48	10.08	3.05
2007	47.88	51.24	17.39	3.36	7.96	0.96	5.42	8.64	8.44
2008	59.44	64.63	28.03	5.19	10.81	1.25	5.64	9.35	13.52
2009	80.80	87.98	45.89	7.18	13.27	4.14	7.50	10.17	27.24
2010	101.55	112.52	65.72	10.96	16.41	3.06	8.58	14.18	40.36
2011	114.64	127.04	65.63	12.40	23.45	5.48	8.54	18.78	40.23
2012	147.40	158.14	86.23	10.74	25.99	10.58	7.61	19.32	60.69
2013	105.90	115.28	47.94	9.38	19.04	4.61	6.16	23.03	34.76
2014	115.42	123.88	58.50	8.46	20.38	4.50	4.91	24.80	41.10
2015	154.03	163.21	88.56	9.18	20.87	4.91	5.19	29.68	73.06
2016	174.07	186.77	102.67	12.70	22.34	3.20	4.98	33.11	82.73
2017	174.16	187.42	95.98	13.25	24.99	2.70	4.56	32.41	75.34
2017	163.61	178.36	79.83	14.75	25.87	2.91	4.27	35.18	59.90
معدل النمو السنوى	9.13	8.05	13.77	2.86	8.65	-4.75	-2.47	10.45	-213.68

المصدر: البنك الدولى World bank

تطور تكوين راس المال فى الكويت خلال الفترة (2000-2018)

نلاحظ عدم الإستقرار فى تكوين راس المال فى الكويت خلال الفترة (1990- 2014) حيث تأرجحت قيم تكوين راس المال بين الزيادة والإنخفاض خلال تلك الفترة، وبلغ معدل النمو السنوى حوالى 8.65%

تطور إحمالى الإحتياطى فى الكويت خلال الفترة (2000-2018)

نلاحظ عدم الإستقرار فى إحمالى الإحتياطى فى الكويت خلال الفترة (1990- 2014) حيث تأرجحت قيم إحمالى الإحتياطى بين الزيادة والإنخفاض خلال تلك الفترة، وبلغ معدل النمو السنوى حوالى 10.45%

تطور التضخم فى الكويت خلال الفترة (2000-2018)

نلاحظ عدم الإستقرار فى التضخم فى الكويت خلال الفترة (1990- 2014) حيث تأرجحت قيم التضخم بين الزيادة والإنخفاض خلال تلك الفترة، وبلغ معدل النمو السنوى حوالى -4.75%

تطور سعر فائدة الإقراض (%) فى الكويت خلال الفترة (2000-2018)

نلاحظ عدم الإستقرار فى سعر فائدة الإقراض (%) فى الكويت خلال الفترة (1990- 2014) حيث تأرجحت قيم سعر فائدة الإقراض (%) بين الزيادة والإنخفاض خلال تلك الفترة، وبلغ معدل النمو السنوى حوالى -2.47%.

تطور الميزان التجارى على السلع والخدمات فى الكويت خلال الفترة (2000-2018)

نلاحظ عدم الإستقرار فى الميزان التجارى على السلع والخدمات فى الكويت خلال الفترة (1990- 2014) حيث تأرجحت قيم الميزان التجارى على السلع والخدمات بين الزيادة والإنخفاض خلال تلك الفترة، وبلغ معدل النمو السنوى حوالى -213.68%.

تحليل الآثار الاقتصادية للإيرادات النفطية على الأوضاع الإقتصادية فى الكويت خلال الفترة (2000-2018)

فروض النموذج

يوجد تأثير للإيرادات النفطية على مؤشرات التنمية الإقتصادية فى الكويت.

متغيرات النموذج

المتغيرات التابعة (Dependent Variables) هى:

1- إجمالي الناتج المحلي.

2- إجمالي الدخل القومى.

3- إجمالي الإدخار القومى.

4- إجمالي تكوين راس المال.

5- سعر الفائدة على الودائع (%).

6- سعر فائدة الإقراض (%).

7- واردات السلع والخدمات.

8- صادرات السلع والخدمات.

9- الميزان التجارى على السلع والخدمات

المتغير المستقل (Independent Variable)

فى هذا النموذج هو إيرادات الموارد النفطية (بالمليار دولار).

ويمكن تلخيص نتائج تقدير تأثير الإيرادات النفطية على مؤشرات التنمية الإقتصادية فى الكويت خلال الفترة (1990-2014) فى جدول3.

تقييم نماذج تقدير الآثار الاقتصادية للإيرادات النفطية على التنمية الإقتصادية فى الكويت خلال الفترة من (2000-2018)

بدراسة العلاقة بين الناتج المحلى الإجمالى (كمتغير تابع) والإيرادات النفطية (كمتغير مستقل) يمكن تقييم النموذج المقدر على النحو التالى:

المعايير الاقتصادية

جاءت اشارة معامل الانحدار موجبة (349.81) وفقا لنتائج الانحدار الخطى البسيط، ومن خلال اختبار"ت" تأكدت المعنوية الإحصائية لمعامل الإنحدار المقدر حيث بلغت قيمة "ت" المحسوبة 5.64 وهى معنوية عند مستوى معنوية 1%، وهذا يعنى وجود علاقة معنوية طردية بين الناتج المحلى الإجمالى (كمتغير تابع) والإيرادات النفطية (كمتغيرمستقل) أى أنه كلما ارتفعت حجم الإيرادات النفطية زاد الناتج المحلى الإجمالى، يتفق ذلك مع ما جاءت به النظرية الاقتصادية، حيث الأثر الإيجابى للإيرادات النفطية على الناتج المحلى الإجمالى.

المعايير الإحصائية

بلغت قيمة معامل التحديد نحو (0.580) وفقا لنتائج الانحدار الخطى البسيط، وجاءت العلاقة الخطية معنوية ككل حيث بلغت قيمة "ف" 31.80 وهى معنوية عند مستوى معنوية 1%، مما يشير إلى المعنوية الإحصائية للعلاقة المقدرة أى أنه يوجد تأثير معنوى إحصائياً للإيرادات النفطية على الناتج المحلى الإجمالى.

بدراسة العلاقة بين الدخل القومى (كمتغير تابع) والإيرادات النفطية (كمتغير مستقل) يمكن تقييم النموذج المقدر على النحو التالى

المعايير الاقتصادية

جاءت اشارة معامل الانحدار موجبة (369.58) وفقا لنتائج الانحدار الخطى البسيط، ومن خلال اختبار"ت" تأكدت المعنوية الإحصائية لمعامل الإنحدار المقدر حيث بلغت قيمة "ت" المحسوبة 5.57 وهى معنوية عند مستوى معنوية 1%، وهذا يعنى وجود علاقة معنوية طردية بين الدخل القومى (كمتغير تابع) والإيرادات النفطية (كمتغيرمستقل) أى أنه كلما ارتفعت حجم الإيرادات النفطية زاد الدخل القومى، يتفق ذلك مع ما جاءت به النظرية الاقتصادية، حيث الأثر الإيجابى للإيرادات النفطية على الدخل القومى.

المعايير الإحصائية

بلغت قيمة معامل التحديد نحو (0.583) وفقا لنتائج الانحدار الخطى البسيط، وجاءت العلاقة الخطية معنوية ككل حيث بلغت قيمة "ف" 32.12 وهى معنوية عند مستوى معنوية 1%، مما يشير إلى المعنوية الإحصائية للعلاقة المقدرة أى أنه يوجد تأثير معنوى إحصائياً للإيرادات النفطية على الدخل القومى.

بدراسة العلاقة بين الإدخار القومى (كمتغير تابع) والإيرادات النفطية (كمتغير مستقل) يمكن تقييم النموذج المقدر على النحو التالى

المعايير الاقتصادية

جاءت اشارة معامل الانحدار موجبة (234.04) وفقا لنتائج الانحدار الخطى البسيط، ومن خلال اختبار"ت" تأكدت المعنوية الإحصائية لمعامل الإنحدار المقدر حيث

جدول 3. نتائج تقدير تأثير الإيرادات النفطية على مؤشرات التنمية الإقتصادية فى الكويت خلال الفترة من (2000–2018)

م	المتغيرات التابعة	ثابت المعادلة	معامل الإنحدار	T المحسوبة	R	R^2	F C
1	الناتج المحلى الإجمالى	1124.49	349.81	**5.64	0.762	0.580	**31.80
2	الدخل القومى	1184.71	369.58	**5.57	0.763	0.583	*32.12
3	الإدخار القومى	761.18	234.04	**7.41	0.845	0.714	**54.83
4	تكوين راس المال	181.85	56.57	*6.422	0.801	0.642	**41.24
5	سعر الفائدة على الودائع (%)	24.26	5.73-	1.83-	0.356	0.127	3.34
6	سعر فائدة الإقراض (%)	27.94	6.07-	*2.59-	0.475	0.226	*6.72
7	واردات السلع والخدمات	270.25	85.56	**5.87	0.774	0.600	**34.45
8	صادرات السلع والخدمات	850.35	261.90	**5.74	0.767	0.589	**32.94
9	الميزان التجارى على السلع والخدمات	646.08	197.18	**8.63	0.893	0.797	**74.43

المصدر: جمعت وحسبت باستخدام برنامج (SPSS 20) على الحاسب الآلى

بلغت قيمة "ت" المحسوبة 7.41 وهى معنوية عند مستوى معنوية 1%، وهذا يعنى وجود علاقة معنوية طردية بين الإدخار القومى (كمتغير تابع) والإيرادات النفطية (كمتغيرمستقل) أى أنه كلما ارتفعت حجم الإيرادات النفطية زاد الإدخار القومى، يتفق ذلك مع ما جاءت به النظرية الاقتصادية، حيث الأثر الإيجابى للإيرادات النفطية على الإدخار القومى.

المعايير الإحصائية

بلغت قيمة معامل التحديد نحو (0.714) وفقا لنتائج الانحدار الخطى البسيط، وجاءت العلاقة الخطية معنوية ككل حيث بلغت قيمة "ف" 54.83 وهى معنوية عند مستوى معنوية 1%، مما يشير إلى المعنوية الإحصائية للعلاقة المقدرة أى أنه يوجد تأثير معنوى إحصائياً للإيرادات النفطية على الإدخار القومى

بدراسة العلاقة بين تكوين راس المال (كمتغير تابع) والإيرادات النفطية (كمتغير مستقل) يمكن تقييم النموذج المقدر على النحو التالى

المعايير الاقتصادية

جاءت اشارة معامل الانحدار موجبة (56.57) وفقا لنتائج الانحدار الخطى البسيط، ومن خلال اختبار"ت" تأكدت المعنوية الإحصائية لمعامل الإنحدار المقدر حيث بلغت قيمة "ت" المحسوبة 6.42 وهى معنوية عند مستوى معنوية 1%، وهذا يعنى وجود علاقة معنوية طردية بين تكوين راس المال (كمتغير تابع) والإيرادات النفطية (كمتغيرمستقل) أى أنه كلما ارتفعت حجم الإيرادات النفطية زاد تكوين راس المال، يتفق ذلك مع ما جاءت به النظرية الاقتصادية، حيث الأثر الإيجابى للإيرادات النفطية على تكوين راس المال.

المعايير الإحصائية

بلغت قيمة معامل التحديد نحو (0.642) وفقا لنتائج الانحدار الخطى البسيط، وجاءت العلاقة الخطية معنوية ككل حيث بلغت قيمة "ف" 41.24 وهى معنوية عند مستوى معنوية 1%، مما يشير إلى المعنوية الإحصائية للعلاقة المقدرة أى أنه يوجد تأثير معنوى إحصائياً للإيرادات النفطية على تكوين راس المال.

بدراسة العلاقة بين سعر الفائدة على الإقراض (كمتغير تابع) والإيرادات النفطية (كمتغير مستقل) يمكن تقييم النموذج المقدر على النحو التالى

المعايير الاقتصادية

جاءت اشارة معامل الانحدار سالبة (-5.73) وفقا لنتائج الانحدار الخطى البسيط، ومن خلال اختبار"ت" لم تتأكد المعنوية الإحصائية لمعامل الإنحدار المقدر حيث بلغت قيمة "ت" المحسوبة -2.83 وهى غير معنوية، وهذا يعنى وجود علاقة معنوية عكسية بين سعر الفائدة على الإقراض (كمتغير تابع) والإيرادات النفطية (كمتغيرمستقل) أى أنه كلما ارتفعت حجم الإيرادات النفطية انخفض سعر الفائدة على الإقراض، يتفق ذلك مع ما جاءت به النظرية الاقتصادية، حيث الأثر الإيجابى للإيرادات النفطية على سعر الفائدة على الإقراض.

المعايير الإحصائيـة

بلغت قيمـة معامـل التحديـد نحـو (0.127) وفقـا لنتـائج الانحدار الخطـى البسيط، وجـاءت العلاقـة الخطيـة معنويـة ككل حيث بلغت قيمة "ف" 3.34 وهـى غير معنويـة، ممـا يشير إلى المعنوية الإحصائية للعلاقة المقدرة أى أنـه يوجد تأثيـر معنوى إحصائياً للإيرادات النفطية على سعر الفائدة على الإقراض.

بدراسـة العلاقـة بـين سـعر الفائـدة علـى الإقـراض (كمتغيـر تـابع) والإيـرادات النفطيـة (كمتغيـر مسـتقل) يمكن تقييم النموذج المقدر على النحو التالى

المعايير الاقتصاديـة

جـاءت اشـارة معامـل الانحـدار سـالبة (-6.07) وفقـا لنتـائج الانحـدار الخطـى البسيط، ومـن خـلال اختبـار"ت" تأكدت المعنوية الإحصـائية لمعامل الإنحدار المقدر حيث بلغـت قيمـة "ت" المحسـوبة -2.59 وهـى معنويـة عنـد مستوى معنويـة 5%، وهـذا يعنـى وجـود علاقـة معنويـة عكسية بـين سـعر الفائـدة علـى الإقـراض (كمتغيـر تـابع) والإيـرادات النفطيـة (كمتغيرمستقل) أى أنـه كلمـا ارتفعت الإيـرادات النفطيـة انخفض سـعر الفائـدة علـى الإقـراض، يتفق ذلك مع ما جاءت به النظرية الاقتصادية، حيث الأثر الإيجـابى للإيـرادات النفطيـة علـى سـعر الفائـدة علـى الإقراض.

المعايير الإحصائيـة

بلغت قيمـة معامـل التحديـد نحـو (0.226) وفقـا لنتـائج الانحدار الخطـى البسيط، وجـاءت العلاقـة الخطيـة معنويـة ككـل حيـث بلغـت قيمـة "ف" 6.72 وهـى معنويـة عنـد مستوى معنويـة 5%، ممـا يشير إلـى المعنويـة الإحصـائية للعلاقـة المقـدرة أى أنـه يوجـد تأثيـر معنـوى إحصـائياً للإيرادات النفطية على سعر الفائدة على الإقراض.

بدراسة العلاقة بين واردات السلع والخدمات (كمتغير تابع) والإيرادات النفطية (كمتغير مستقل) يمكن تقييم النموذج المقدر على النحو التالى

المعايير الاقتصاديـة

جـاءت اشـارة معامـل الانحـدار موجبـة (85.56) وفقـا لنتـائج الانحـدار الخطـى البسيط، ومـن خـلال اختبـار"ت" تأكدت المعنوية الإحصـائية لمعامل الإنحدار المقدر حيث بلغت قيمة "ت" المحسوبة 5.87 وهى معنوية عند مستوى معنوية 1%، وهذا يعنى وجود علاقة معنوية طردية بين واردات السـلع والخـدمات (كمتغيـر تـابع) والإيـرادات النفطيـة (كمتغيرمسـتقل) أى أنـه كلمـا ارتفعـت حجـم الإيرادات النفطية زاد واردات السلع والخدمات، يتفق ذلك مع ما جاءت به النظرية الاقتصادية، حيث الأثر الإيجابى للإيرادات النفطية على واردات السلع والخدمات.

المعايير الإحصائيـة

بلغت قيمـة معامـل التحديـد نحـو (0.600) وفقـا لنتـائج الانحدار الخطـى البسيط، وجـاءت العلاقـة الخطيـة معنويـة ككـل حيـث بلغـت قيمـة "ف" 34.45 وهـى معنويـة عنـد مستوى معنويـة 1%، ممـا يشير إلـى المعنويـة الإحصـائية للعلاقـة المقـدرة أى أنـه يوجـد تأثيـر معنـوى إحصـائياً للإيرادات النفطية على واردات السلع والخدمات.

بدراسـة العلاقـة بـين صـادرات السـلع والخـدمات (كمتغيـر تـابع) والإيـرادات النفطيـة (كمتغيـر مسـتقل) يمكن تقييم النموذج المقدر على النحو التالى

المعايير الاقتصاديـة

جـاءت اشـارة معامـل الانحـدار موجبـة (261.90) وفقـا لنتـائج الانحـدار الخطـى البسيط، ومـن خـلال اختبـار"ت" تأكدت المعنوية الإحصـائية لمعامل الإنحدار المقدر حيث بلغت قيمة "ت" المحسوبة 5.74 وهى معنوية عند مستوى معنوية 1%، وهذا يعنى وجود علاقة معنوية طردية بين صادرات السلع والخدمات (كمتغير تابع) وحجم الإيرادات النفطيـة (كمتغيرمسـتقل) أى أنـه كلمـا ارتفعـت حجـم الإيرادات النفطية زاد صادرات السلع ولخدمات.

المعايير الإحصائيـة

بلغت قيمـة معامـل التحديـد نحـو (0.589) وفقـا لنتـائج الانحدار الخطـى البسيط، وجـاءت العلاقـة الخطيـة معنويـة ككـل حيـث بلغـت قيمـة "ف" 32.94 وهـى معنويـة عنـد مستوى معنويـة 1%، ممـا يشير إلـى المعنويـة الإحصـائية للعلاقـة المقـدرة أى أنـه يوجـد تأثيـر معنـوى إحصـائياً للإيرادات النفطية على صادرات السلع والخدمات.

بدراسـة العلاقـة بـين الميـزان التجـارى علـى السـلع والخدمات (كمتغير تابع) والإيرادات النفطيـة (كمتغير مستقل) يمكن تقييم النموذج المقدر على النحو التالى

المعايير الاقتصاديـة

جـاءت اشـارة معامـل الانحـدار موجبـة (197.18) وفقـا لنتـائج الانحـدار الخطـى البسيط، ومـن خـلال اختبـار"ت" تأكدت المعنوية الإحصـائية لمعامل الإنحدار المقدر حيث بلغت قيمة "ت" المحسوبة 8.63 وهى معنوية عند مستوى معنوية 1%، وهذا يعنى وجود علاقة معنوية طردية بين الميـزان التجـارى علـى السـلع والخـدمات (كمتغيـر تـابع) والإيـرادات النفطيـة (كمتغيرمسـتقل) أى أنـه كلمـا ارتفعـت حجم الإيرادات النفطيـة زاد الميزان التجـارى علـى السـلع الخدمات.

المعايير الإحصائيـة

بلغت قيمـة معامـل التحديـد نحـو (0.797) وفقـا لنتـائج الانحدار الخطـى البسيط، وجـاءت العلاقـة الخطيـة معنويـة

ككل حيث بلغت قيمة "ف" 74.43 وهى معنوية عند مستوى معنوية 1%، مما يشير إلى المعنوية الإحصائية للعلاقة المقدرة أى أنه يوجد تأثير معنوى إحصائياً للإيرادات النفطية على الميزان التجارى على السلع والخدمات.

المراجـــع

الرميحي، محمد (1982). النفط والعلاقات الدولية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، إصدار نيسان، 52: 107.

المرزوك، خالد حسين علي (2012). تحليل أسواق النفط العالمية في ضوء مؤشرات المرونة الكمية، مجلة الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة بابل، 1 : 38.

توسيشي، إندرة (1971). الصراعات البترولية في الشرق الأوسط، دار الحقيقة، بيروت،15-19.

عبد الله، حسين (1999). النفط العربي : من الماضي حتى الحاضر والمستقبل، ورقة مقدمة الى حلقة النقاش التي أقامها المركز العربي للدراسات الأستراتيجية في رأس الخيمة بعنوان (إنخفاض أسعار النفط وأثره على إقتصاديات دول الخليج العربي في 1999/5/26، 2.

عبد الله، حسين (2000). مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت، 17.

علي، احمد بريهي (2010). تحولات السوق النفطية وتسعير النفط العراقي الخام، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 1 (1): 3.

THE IMPACT OF OIL PRICE FLUCTUATIONS ON KUWAIT

Mohammed H. Al-Hajri[1] and M.A. Al-Mutaim[2]

1. Polit and Econ. Sci. Studies and Res. Dept., Asian Studies and Res. Inst., Zagazig Univ., Egypt

2. Econ. Dept., Commerce Fac., Benha Univ., Egypt

ABSTRACT: The study aimed to study the oil sector in Kuwait, indicators of economic development in Kuwait during the period (2018-2000), and analyze the economic effects of oil revenues on the economic conditions in Kuwait during the period (2018-2000). The study methodology relied on the descriptive method in the theoretical aspect. Because of the importance of oil in the economy of any country and its relationship, the analytical method was also used to identify the impact of fluctuations in oil prices on the economic conditions in Kuwait, and a number of statistical methods were used to achieve the objectives of the study. The study recommended a number of recommendations, including: the need for the Kuwaiti government to seek to Improving the local investment environment, to attract foreign and local investors to achieve sustainable economic development away from Oil activity, the Kuwaiti government must seek to reduce government spending, especially on the current spending side. If national spending at current prices exceeds GDP at constant prices, an aggregate demand surplus will arise at the local level. The surplus in the current account balance is added to the total surplus demand, because it exerts an expansionary effect on spending through the increase in individual incomes and government revenues, and it constitutes inflationary pressure.

Key words: Fuctuations, prices, oil, kuwait.

المحكمـــون :

1 - أ.د. محمد غريب مهـدي أستاذ الاقتصاد الزراعي المتفرغ – كلية الزراعة – جامعة قناة السويس.

2- أ.د. أنور علي مرسي لبن أستاذ الاقتصاد الزراعي المتفرغ – كلية الزراعة – جامعة الزقازيق.